البحث العلمي والتكنولوجي
بجامعة محمد الخامس بالرباط

يعتبر البحث العلمي والتكنولوجي، إلى جانب التكوين الأساسي والتكوين المستمر، من بين المهام الأساسية المنوطة بالجامعات بمقتضى المادة الثالثة من القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. وفي هذا الإطار، ومن أجل النهوض بهذه المهمة، فإن جامعة محمد الخامس تقوم بتجنيد موارد بشرية ومالية وبنيات تحتية وتنظيمية مهمة. حيث بلغ عدد الأساتذة الباحثين في هذه الجامعة ما مجموعه 2.338 أستاذا برسم الموسم الجامعي 2018/2017، ينتمون إلى 52 وحدة بحث معتمدة (فرق ومختبرات ومراكز)، وموزعون على 18 مؤسسة جامعية تابعة لها، منها بالخصوص خمسة مؤسسات مكرسة للبحث العلمي، ألا وهي المعهد العلمي، ومعهد الدراسات الافريقية، والمعهد الجامعي للبحث العلمي، ومعهد الدراسات الإسبانية البرتغالية، ومعهد الدراسات والأبحاث في التعريب.

بالإضافة إلى ذلك، عرفت جامعة محمد الخامس إحداث تسعة مراكز للدراسات في الدكتوراه في تخصصات مختلفة، توفر 49 تكوينا معتمدا في الدكتوراه، وتضم 6.693 طالبا برسم السنة الجامعية 2017/2016.

ولقد ساهمت كل هذه المؤسسات في الإنتاج العلمي للجامعة الذي بلغ، سنة 2017، ما مجموعه 1.812 منشورا في المجلات العلمية المحكمة.

وقد واجهت مهمة المراقبة إكراهات تتعلق بالخصوص بالتأخير وعدم التوصل بالبيانات والمعلومات المتعلقة بأنشطة البحث العلمي. ويتعلق الأمر تحديدا بمحاضر هيئات حكامة المؤسسات الجامعية، ولا سيما محاضر مجالس المؤسسات الجامعية، ومحاضر اللجان المكلفة بالبحث العلمي، بالإضافة الى قائمة مشاريع البحث في طور الإنجاز بهذه المؤسسات وقائمة النفقات المتعلقة بالبحث العلمي، ووضعية المعدات العلمية والمباني المخصصة للبحث العلمي ... إلخ.

بسبب عدم توفر هذه المعلومات على مستوى رئاسة الجامعة، اضطرت لجنة المراقبة إلى التوجه إلى المؤسسات الجامعية كل على حدة لجمع البيانات المطلوبة، ولهذا الغرض، تم إرسال رسائل بالبريد الإلكتروني إلى جميع المؤسسات الجامعية التابعة للجامعة.

غير أنه من بين 18 مؤسسة جامعية تابعة لجامعة محمد الخامس، استجابت تسع مؤسسات فقط للرسائل الموجهة لها. هذه الوضعية لم تسمح بإجراء تحليل شامل للبحث العلمي بالجامعة، فيما يخص مجالات الحكامة والتسيير والهيكلة والإنتاج العلمي والتثمين. من جانبها، لم توفر رئاسة الجامعة المعلومات المجمعة المتعلقة بالجوانب التالية:

- محاضر لجنتي البحث المنبثقتين عن مجلس جامعة محمد الخامس أكدال ومجلس محمد الخامس السويسي؛
- قائمة المعدات المخصصة للبحث العلمي والمعدات ذات الاستخدام المزدوج (البحث والتكوين)؛
- قائمة المباني المخصصة للبحث العلمي والمباني ذات الاستخدام المزدوج (البحث والتكوين)؛
- وضعية الإنتاج العلمي بالنسبة لكل وحدة من وحدات البحث وخاصة المنشورات المحكمة وغير المحكمة والمؤلفات وفصول الكتب والمؤتمرات والندوات وكذلك الفعاليات العلمية التي تنظمها الرئاسة والمؤسسات الجامعية؛
- التقارير المتعلقة بنشاط وحدات البحث وتقارير التقييم الذاتي والتقارير المتعلقة بالتقييم بغرض إعادة اعتماد هذه الوحدات من قبل مجلس الجامعة؛
- قائمة مشاريع البحث وبرامج الاستعمال الخاصة بها، وكذلك الحالة الراهنة لتنفيذ اتفاقيات الشراكة ومشاريع البحث؛
- وضعية التمويلات التي تخصصها الجامعة للبحث العلمي، وبشكل أدق الاعتمادات المخصصة لمراكز الدراسات في الدكتوراه، ووحدات البحث والفعاليات العلمية، واقتناء المعدات العلمية، وبناء المختبرات ومركز البحوث ومشاريع البحث وتثمين البحث العلمي؛
- معلومات عن دراسات الدكتوراه في المراكز التسع للدراسات في الدكتوراه التي تتوفر عليها الجامعة، والمتعلقة خصوصا بعدد المسجلين، وعدد الاطروحات التي تمت مناقشتها، وعدد الطلاب الحاصلين على منحة وأولئك الذين أتموا مناقشة أطروحاتهم؛

- معلومات مدققة حول مشروع مدينة الابتكار، ومكوناته وأهدافه ونموذج التدبير المراد تنفيذه والوضعية الراهنة للمشروع ومدى التقدم في انجازه.

I. ملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات

قام المجلس الأعلى للحسابات بمراقبة تسيير البحث العلمي والتكنولوجي بجامعة محمد الخامس خلال الفترة 2012-2017. حيث أسفرت هذه المراقبة عن عدة ملاحظات وتوصيات، نذكر فيما يلي أهمها:

أولا. العوامل العامة المؤثرة في البحث العلمي

قبل تقييم نتائج البحث العلمي، تم التطرق بداية إلى العوامل العامة التي تؤثر على أداء نظام البحث العلمي بجامعة محمد الخامس، حيث تبين أن هذه العوامل تتعلق، بشكل أساسي، بالجوانب التالية:

1. عدم الاستعداد الكافي لتنفيذ عملية دمج جامعتي محمد الخامس أكدال ومحمد الخامس السويسي

تميز عام 2014 بدمج جامعتي محمد الخامس أكدال ومحمد الخامس السويسي في مؤسسة واحدة، وهي جامعة محمد الخامس بالرباط التي أصبحت تضم 18 مؤسسة جامعية. وقد عرفت عملية اندماج الجامعتين العديد من الصعوبات، يتعلق أهمها بما يلي:

➢ عدم إشراك هيئات حكامة الجامعتين في عملية الدمج

بموجب القانون رقم 36.14 الصادر بتاريخ 12 مايو 2014 بسن أحكام خاصة تتعلق بدمج بعض الجامعات، تم دمج جامعتي محمد الخامس أكدال ومحمد الخامس السويسي في جامعة واحدة بتاريخ فاتح سبتمبر 2014. ومع ذلك، لوحظ من خلال محاضر مجلسي الجامعتين وإفادات المسؤولين بالجامعتين بأنه لم يتم إشراكهم مسبقا في عملية الدمج.

➢ تأخر في تنفيذ عملية الدمج

وفقا للمادة 2 من القانون رقم 36.14 السالف الذكر، تتم إدارة جامعة محمد الخامس من فاتح شتنبر إلى غاية فاتح دجنبر 2014، بصفة انتقالية، من قبل مجلس جامعة مؤلف من الأعضاء المكونين لمجلسي جامعة محمد الخامس-أكدال وجامعة محمد الخامس-السويسي. إلا أن مجلس الجامعة الجديد لم يتول مهامه إلا في 20 فبراير 2015، أي بعد شهرين و20 يوما من الموعد النهائي المحدد بالقانون. كما تجدر الإشارة إلى أن تعيين الرئيس الجديد قد تم في 15 يناير 2015، أي بعد شهر ونصف من انصرام الجدول الزمني المتوقع للدمج.

وهذا يعني أن عملية الدمج كما تم إنجازها، لم تسمح للجامعتين بالإعداد الكافي ووضع رؤية مشتركة للتعامل مع التغييرات التنظيمية الناجمة عن الاندماج. ويتعلق الأمر خصوصا بإنشاء هيئات الحكامة والبنية التنظيمية الجديدة. وبالتالي، كل العمل الذي كان ينبغي القيام به مسبقا تم بشكل متأخر، مما أدى إلى تأخير في عملية الاندماج.

➢ تأخر في اعتماد وحدات البحث العلمي

تم اعتماد وحدات البحث الخاصة بجامعة محمد الخامس أكدال في يونيو 2012، لمدة أربع سنوات. ومع ذلك، لوحظ أن جامعة محمد الخامس لم تجدد اعتماد هذه الوحدات إلا بتاريخ يونيو 2017. واشتغلت هذه الأخيرة في هذه الوضعية لأكثر من سنة خلافا لمقتضيات المادة 6 من دفتر ضوابط هيكلة البحث العلمي الخاص بجامعة محمد الخامس، الذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الجامعة بتاريخ 29 مارس 2016، والذي ينص على أن "كل اعتماد أو تجديد اعتماد لفرق البحث يتم التصديق عليه من قبل مجلس الجامعة. ويتم منح هذا الاعتماد أو تجديد الاعتماد على أساس ملف مقدم من فرق البحث يتضمن رأيا إيجابيا من لجنة البحث والابتكار بعد التقييم".

وقد أسفرت الهيكلة الجديدة لسنة 2017 عن إنشاء 52 وحدة بحث، منها 19 مركزًا و11 مختبرًا و22 فريقًا.

➢ قصور فيما يتعلق بتنظيم البنية الإدارية المكلفة بالبحث العلمي

يشتمل التنظيم الإداري المتعلق بالبحث العلمي على متدخلين مختلفين على مستوى كل من رئاسة الجامعة والمؤسسات الجامعية التابعة لها، حيث إن التسيير الإداري لأنشطة البحث العلمي على مستوى الرئاسة يقوم به قطب "البحث والابتكار والتثمين"، أما بالنسبة للمؤسسات الجامعية فيعهد به لنائب عميد الكلية أو المدير المساعد المسؤول عن البحث العلمي. غير أن عدم إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الوظيفية بين هؤلاء المتدخلين، عن طريق إجراءات أو آليات للتنسيق بغرض المساعدة على انسجام الأعمال التي تقوم بها هذه الهياكل، قد أدى إلى ظهور العديد من النواقص. وهكذا، على سبيل المثال، فقد عرف تسيير وتدبير مجال الشراكات والتعاون غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين، مما أدى إلى عدم توفر الجامعة على القائمة الشاملة لاتفاقيات الشراكة المبرمة من قبل الجامعة (والجامعتين السابقتين). وكذلك الأمر بالنسبة لجميع مشاريع البحث العلمي الموقعة من قبل المؤسسات الجامعية. حيث عهد بالتسيير الإداري للبحث العلمي في البداية إلى قطب "البحث والابتكار والتثمين" تحت إشراف نائب الرئيس الذي كان مسؤولا أيضا عن الشراكة. بعد ذلك، تم تكليف أستاذ ملحق بالرئاسة بإدارة هذه الشراكة، مما أدى إلى تشتت البيانات المتعلقة بهذا المكون بين هذين الهيكلين. وتم تبرير هذه الوضعية بكون الأستاذ الملحق بالرئاسة لم يتمكن من الحصول على

جميع المعلومات والبيانات التي كانت بحوزة المسؤولين الملحقين بنائب الرئيس، وخاصة تلك المتعلقة بـجامعة محمد الخامس السويسي.

وقد تمت إثارة هذه المسألة عدة مرات في اجتماعات مجلس الجامعة للفت الانتباه إلى اللبس الموجود في إدارة وتسيير مجال الشراكة. وفي هذا الصدد، أثارت لجنة التعاون والشراكة المنبثقة عن مجلس الجامعة النقط التالية:

- عدم قدرة اللجنة المذكورة على جرد جميع الاتفاقيات الموقعة من طرف الجامعة (اجتماع مجلس الجامعة في 15 ماي 2015)؛
- وجود اتفاقيات لا تحدد موضوع الاتفاقية وتمويلها ومدتها والموقعين عليها (اجتماع مجلس الجامعة في 29 يوليوز 2015)؛
- عدم وجود آلية لتتبع الاتفاقيات (اجتماع مجلس الجامعة في 15 ماي 2015).

2. البحث العلمي في استراتيجية الجامعة

لقد وضعت الحكومة، خلال السنة الجامعية 2006/2005، استراتيجية وطنية لتطوير البحث العلمي في أفق سنة 2025، وتم تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية بشكل مستمر من خلال مختلف الاستراتيجيات وخطط العمل لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وبالخصوص، في خطة عمل 2006-2010، وفي البرنامج الاستعجالي 2009-2012 وفي خطة العمل 2013-2016.

وقد كشف الاطلاع على استراتيجية جامعة محمد الخامس أن هذه الأخيرة قد تبنت التوجهات الاستراتيجية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير البحث العلمي في أفق 2025. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض محاور استراتيجية الجامعة لا تندرج في نطاق عمل الجامعة، كما لا يمكنها تنفيذها، لأنها لا تدخل ضمن اختصاصاتها. ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بالإجراءات المتعلقة بإنشاء مرصد السيانتوميتر (القياسات العلمية) والقياسات الميكانيكية "Scientométrie et Technométrie" (OST)، أو بالاعتراف بصفة الطالب الباحث ونظامه الأساسي أو الزيادة في عدد المنح الدراسية لطلاب الدكتوراه.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتم ترجمة مشروع التطوير المقدم من طرف رئيس الجامعة إلى خطط عمل واضحة ذات أهداف قابلة للقياس، مثل عدد وحدات البحث العلمي التي سيتم إنشاؤها، ومعدل دمج الأساتذة الباحثين في وحدات البحث، وعدد المنشورات لكل أستاذ باحث إلخ. كما أن هذه الأهداف لم تكن مصحوبة بجدول زمني لإنجازها.

3. الهيكل التنظيمي للبحث العلمي ونظام المعلومات المتعلق به

يتطلب تسيير أنشطة البحث العلمي إنشاء نظام معلوماتي، وبنية إدارية، وتوفير وسائل مالية وبشرية ومادية. وفي هذا الصدد، لوحظ ما يلي:

➢ غياب نظام للمعلومات والتسيير

لوحظ أن جامعة محمد الخامس لا تتوفر على نظام للمعلومات والتسيير مخصص لتدبير ومراقبة أنشطة البحث العلمي. إلا أنه، وفيما يتعلق بالميزانية، لوحظ أن الوزارة قد قامت باقتناء نظام معلوماتي يحمل اسم "Sage ERP X3". هذا النظام تم استعماله، في المقام الأول، بجامعة عبد المالك السعدي في تطوان، على أن يتم تعميمه لاحقا على الجامعات الأخرى. غير أن جامعة محمد الخامس لم تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للشروع في استخدامه في تسيير ميزانية الجامعة.

➢ تعقد بنية حكامة وتنظيم البحث العلمي

يتميز نظام إدارة وتدبير البحث العلمي بجامعة محمد الخامس بتعدد المتدخلين، ويتعلق الأمر بمجلس الجامعة ومجالس المؤسسات الجامعية التابعة لها ومراكز الدراسات في الدكتوراه.

ومن خلال فحص محاضر اجتماعات مجلس الجامعة ومجالس المؤسسات الجامعية المعنية تم تسجيل الملاحظات التالية:

- لم تنشئ جامعة محمد الخامس آليات للمناقشة والتفاوض واتخاذ القرارات في مجال البحث العلمي لضمان حسن التدبير والتنفيذ الأمثل لاستراتيجية البحث العلمي. وبالتالي، وبصرف النظر عن لجان البحث والابتكار التي تتناول مسائل البحث العلمي، تقتصر دورات مجلس الجامعة على فقط مناقشة عمل هذه اللجنة؛
- لا تستجيب طرق تخصيص الموارد من طرف مجلس الجامعة، ولا سيما في مجال البحث العلمي، لمنطق الحوار المرتكز على التسيير بين الرئاسة ومؤسساتها الجامعية، كما أنها لا تدخل في إطار سياسة شاملة وواضحة، محددة مسبقا بناء على استراتيجية الجامعة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال،

لم تقم الجامعة بإعداد دليل توزيع الميزانية بين الجامعة والمؤسسات الجامعية التابعة لها إلا في سنة 2016.

4. الوسائل المخصصة للبحث العلمي

لوحظ، بهذا الخصوص، ما يلي:

➢ عدم التمكن من تحديد التمويل الإجمالي المخصص للبحث العلمي

يعتبر تحديد اعتمادات الميزانية المخصصة للبحث العلمي من طرف الجامعة أمرا صعبا، خاصة في ظل غياب ميزانية مقسمة إلى برامج ومشاريع، وكذا بسبب عدم وجود محاسبة تسمح بتتبع تخصيص ميزانية الجامعة حسب أنواع النفقات. وكنتيجة لذلك، فقد لوحظ أنه لم يتم تحديد الاعتمادات المالية المخصصة للبحث العلمي في مجال التسيير، بل تم تحديدها فقط بميزانية الاستثمار الخاصة بالجامعة، حيث تتضمن هذه الميزانية بابا مخصصا للاعتمادات المخصصة للبحث العلمي، بلغت قيمتها إجمالا 9,627 مليون درهم برسم سنة 2017، أي ما يعادل 3,22% من ميزانية الجامعة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجامعة لا تتوفر على قائمة شاملة بمشاريع البحث العلمي الممولة من طرف شركاء محليين ودوليين، كما أنها لا تملك قائمة بالمشروعات الممولة من قبل ميزانية الجامعة، أو المشاريع التي تم تمويلها في إطار البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم العالي، مما لم يسمح بوضع تقدير للمبالغ التي تم إنفاقها في هذا الإطار.

➢ غياب سياسة واضحة لإدارة المعدات العلمية

قدمت جامعة محمد الخامس قائمة بالمعدات العلمية والتكنولوجية لأربع مؤسسات فقط، ويتعلق الأمر بكلية الطب والصيدلة، والمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني، والمدرسة العليا للتكنولوجيا، وكلية العلوم. واقتصرت لائحة المعدات التي قدمتها كلية العلوم على المعدات التي يتجاوز سعر شرائها 250 ألف درهم، واحتوت على معدات مزدوجة الاستخدام لكل من التدريس والبحث العلمي. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المعدات العلمية التي تتوفر عليها هذه المؤسسات معطلة أو غير مستغلة، كما أن هذه الأخيرة لا تتوفر على عقود صيانة لهذه المعدات.

في هذا السياق، لوحظ أن تدبير واستغلال هذه المعدات العلمية يتم في إطار المؤسسات الجامعية، وفي بعض الأحيان ينحصر في إطار الشعب أو حتى المختبرات، مما يؤدي إلى تشتت البنية التحتية التكنولوجية للجامعة، حيث يصعب عليها إنشاء منصات بحثية شاملة. ويعكس هذا الوضع عدم وجود سياسة واضحة لإدارة المعدات العلمية، لا سيما فيما يتعلق بصيانتها واستخدامها بشكل مشترك.

➢ ركود في تطور عدد الأساتذة الباحثين

بالرغم من توفر جامعة محمد الخامس على أعلى عدد من الأساتذة بالنسبة لكل الجامعات العمومية بالمغرب، إلا أن عددهم لم يتغير بشكل ملحوظ خلال الفترة 2012-2017 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

تطور عدد الأساتذة الباحثين خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017

	2012	2013	2014		2015	2016	2017
جامعة محمد الخامس أكدال	1179	1175	1182	جامعة محمد الخامس	1922	2006	2042
جامعة محمد الخامس السويسي	1203	1188	1122				

المصدر: الموقع الالكتروني للقطاع المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي

وبالإضافة إلى ذلك، كشف تحليل الهرم العمري للأساتذة الباحثين أن أكثر من 28% منهم يفوق سنهم 60 سنة. ويختلف هذا المعدل بدرجة كبيرة من مؤسسة جامعية إلى أخرى، حيث تم تسجيل 64% في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، و51% في المدرسة العليا للأساتذة، و44% في كلية العلوم، و40% على مستوى المعهد العلمي. وبالتالي، فإنه في أفق 5 سنوات، ستفقد الجامعة جزءا كبيرا من هيئة التدريس بسبب التقدم في السن والإحالة على التقاعد.

لذا يوصي المجلس الأعلى للحسابات الجامعة بما يلي:

- **تنزيل استراتيجية الجامعة للبحث العلمي على شكل خطط عمل سنوية؛**
- **حصر المعدات العلمية المخصصة للبحث العلمي من أجل الحصول على قاعدة بيانات تمكن من استغلال وتدبير هذه المعدات بشكل مشترك؛**

- **وضع نظام معلوماتي لتدبير أنشطة البحث العلمي، وتوسيع استعمال النظام المعلوماتي المسمى "SAGE ERP X3" لتدبير ميزانية الجامعة.**

ثانيا. تدبير أنشطة البحث العلمي

تم تقييم تدبير أنشطة البحث العلمي من خلال فحص هيكلة البحث العلمي، وفحص إدارة مراكز دراسات الدكتوراه، وكذلك تحليل عنصر التعاون والشراكة في مجال البحث العلمي.

1. هيكلة البحث العلمي

بعد دمج الجامعتين، أصبحت جامعة محمد الخامس الجديدة تتوفر على 388 وحدة للبحث العلمي معتمدة من قبل مجلسي الجامعتين، وتتوزع على 314 فريقا للبحث العلمي، و70 مختبرا، وأربعة مراكز بحث. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الهيكلة الجديدة التي قامت بها الجامعة في يونيو 2017، تم خفض عدد وحدات البحث العلمي من 388 إلى 52 وحدة، موزعة على النحو التالي: 19 مركزا و11 مختبرا و22 فريقا يعمل في البحث العلمي. وفي هذا الإطار، لوحظ ما يلي:

➢ عدم انخراط جميع الأساتذة الباحثين في وحدات البحث العلمي

لم تتمكن جميع وحدات البحث العلمي التي تم إنشاؤها من جعل جميع الأساتذة الباحثين ينخرطون فيها. إذ أن هذه الوحدات لم تستقطب سوى 75% من الأساتذة الباحثين الذين يكونون هيئة التدريس في جامعة محمد الخامس بالرباط. كما لوحظ وجود تباين كبير في نسبة انخراط الأساتذة الباحثين في بنيات البحث العلمي بين المؤسسات الجامعية التابعة لها، حيث تصل هذه النسبة إلى 100% على مستوى كلية العلوم، مقابل 36% على مستوى المدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني، و52% بالنسبة للمدرسة العليا للتكنولوجيا.

وبالنسبة لمعاهد البحوث المختصة التابعة للجامعة، فقد تم تسجيل نسب اندماج تراوحت بين 100% على مستوى معهد الدراسات الافريقية، و96% على مستوى المعهد العلمي، و79% بالنسبة للمعهد الجامعي للبحث العلمي، و67% سجلت على مستوى معهد الدراسات والأبحاث في التعريب، و56% على مستوى معهد الدراسات الاسبانية البرتغالية.

➢ تشتت وحدات البحث العلمي

وفقا لمعايير هيكلة البحث العلمي للجامعتين السابقتين محمد الخامس أكدال ومحمد الخامس السويسي، وكذا جامعة محمد الخامس الحالية، فإن فريق البحث العلمي يجب أن يتكون من ثلاثة أساتذة باحثين، أما المختبر فمن المفروض أن يضم ثلاثة فرق بحث على الأقل أو ما لا يقل عن تسعة أساتذة باحثين.

وفي هذا الصدد، تبين، من خلال فحص تشكيلة وحدات البحث العلمي، أن فرق البحث العلمي اكتفت في تشكيلتها بالحد الأدنى من الأساتذة الباحثين (ثلاثة أساتذة) الذي حدده دفتر ضوابط هيكلة البحث العلمي الخاص بجامعة محمد الخامس، والذي تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الجامعة بتاريخ 29 مارس 2016، وهكذا، فقد لوحظ أن 39,67% من فرق البحث العلمي التي تم إنشاؤها تتكون من ثلاثة أساتذة، و24,5% تتكون من أربعة أساتذة. أما بالنسبة للمختبرات، فقد أظهر الفحص بأن 51% منهم يتكونون من تسعة أساتذة باحثين أو ثلاثة فرق بحث.

وعليه، يلاحظ وجود تشتت على مستوى بنية وحدات البحث هذه، حيث تتشكل من وحدات صغيرة، تضم عدد محدود من الأساتذة الباحثين، مما حال دون إنشاء تكتل مهم من الباحثين متعددي التخصصات حول موضوع رئيسي، وهو ما لا يساهم في تسهيل تعبئة الموارد المالية الضرورية للقيام بأعمال البحث العلمي.

➢ غياب تقييم وحدات البحث العلمي

من أجل تتبع وتقييم وحدات البحث العلمي نصت دفاتر ضوابط هيكلة البحث العلمي الخاصة بجامعتي محمد الخامس أكدال ومحمد الخامس السويسي على ضرورة وضع تقارير دورية حول أنشطتها طوال فترة اعتمادها التي تمتد لأربع سنوات. غير أن وحدات البحث العلمي لم تلتزم بهذا الشرط ولم تقم بوضع هذه التقارير. بالإضافة إلى ذلك لم تخضع وحدات البحث المذكورة لأي تقييم في الجامعتين سواء في منتصف مدة الاعتماد أو في نهاية فترة الاعتماد الخاصة بها.

➢ انخفاض في الانتاج العلمي للجامعة

في غياب إحصائيات حول الإنتاج العلمي حسب وحدات البحث العلمي والأساتذة الباحثين كل واحد على حدة، تم التركيز على تحليل الإنتاج العلمي للمؤسسات الجامعية بالنسبة لكل المجالات والميادين العلمية.

ومن خلال هذا التحليل، تبين انخفاض عدد منشورات الجامعة في المجلات العلمية المحكمة من 1.398 سنة 2013 إلى 1.200 سنة 2015. وقد غطت غالبية هذه المنشورات مجال العلوم والهندسة والطب بنسبة تناهز 94,54%، مقابل 4,09% فقط لتلك التي تغطي مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويعزى ضعف عدد المنشورات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى انخفاض معدل انخراط الأساتذة الباحثين في وحدات البحث على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث بلغت هذه النسبة في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال 67 %، وفي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-السويسي 69 %، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا 67 % ، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية 71 % بينما يبلغ المعدل على مستوى الجامعة 75 % ، وكذلك إلى اعتماد الجامعة للمنشورات العلمية المحكمة من أجل احتساب عدد المنشورات، مع العلم أنها لا تتوفر بكثرة في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2. مراكز دراسات الدكتوراه

تجرى دراسات الدكتوراه في جامعة محمد الخامس بالرباط في تسع مراكز دراسات للدكتوراه، توجد مقراتها في المؤسسات الجامعية التابعة للجامعة. وتتلخص مهامها في الإشراف على عملية تسجيل طلاب الدكتوراه، ومتابعة تقدم التكوين، وكذا تنظيم وبرمجة التكوينات التكميلية الإجبارية، وتدبير المنح التي تخصصها وزارة التعليم العالي لطلبة الدكتوراه، بالإضافة إلى دعم مشاركة طلاب الدكتوراه في الفعاليات العلمية، والإشراف على إجراءات مناقشة الأطروحات. وفي هذا الإطار، تم تسجيل الملاحظات التالية:

أ. تدبير مراكز دراسات الدكتوراه

مكن فحص تدبير عينة مكونة من خمسة مراكز دراسات الدكتوراه، وهي مركز علوم الحياة والصحة التابع لكلية الطب والصيدلة، ومركز القانون والاقتصاد أكدال التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال، ومركز العلوم والتكنولوجيا للمهندس التابع للمدرسة المحمدية للمهندسين، ومركز العلوم والتكنولوجيا التابع لكلية العلوم، ومركز الإنسان والمجال في حوض البحر الأبيض المتوسط التابع لكلية الآداب والعلوم الانسانية، من إثارة الملاحظات التالية:

- **ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة لمراكز دراسات الدكتوراه**

تعتبر الموارد البشرية والمالية الموضوعة تحت تصرف مراكز دراسات الدكتوراه محدودة للغاية، حيث لوحظ أن التسيير الإداري لمراكز دراسات الدكتوراه التي خضعت للمراقبة يعهد به لشخص واحد هو المسؤول عن جميع المهام منذ استقبال ملفات الانتقاء الأولي حتى مرحلة تسليم دبلوم الدكتوراه.

وفيما يتعلق بالموارد المالية، لا تملك مراكز دراسات الدكتوراه موارد مالية خاصة بها، فهي تحصل أحيانا على تمويل مباشر من ميزانية الجامعة لا يكفي لتمكينها من تنظيم التظاهرات العلمية ومن تمويل سفر طلاب الدكتوراه للمشاركة في المؤتمرات أو دفع تعويضات للمتدخلين الخارجيين في التكوينات التكميلية الإجبارية.

- **عدم احداث بعض المجالس الخاصة بمراكز دراسات الدكتوراه وعدم انتظام اجتماعاتها**

يشرف على تسيير مراكز دراسات الدكتوراه مدير يساعده مجلس بالإضافة إلى وجود نظام داخلي خاص بالمركز، والذي يحدد من بين أمور أخرى تكوين المجلس، ومهامه واجتماعاته. لكن بعد مراقبة اشتغال هذه الأجهزة لوحظ ما يلي:

- لم يتم إحداث مجلس مراكز دراسات الدكتوراه للعلوم والتكنولوجيات في كلية العلوم؛
- قيام مجلس مركز دراسات الدكتوراه للقانون والاقتصاد-أكدال بعقد اجتماعين فقط: الأول، عند إنشائه في عام 2008، والثاني، بتاريخ 14 مارس 2014، في حين أن النظام الداخلي ينص على عقد ما لا يقل عن اجتماعين في كل سنة؛
- كان مجلس مركز دراسات الدكتوراه العلوم والتكنولوجيا للمهندس يجتمع بانتظام ما بين سنتي 2009 و2012، وبعد ذلك التاريخ تم حله من قبل مدير المدرسة المحمدية للمهندسين. ومنذ ذلك الحين، يعمل هذا المركز بدون مجلس.

- **عدم تجديد اعتماد تكوينات سلك الدكتوراه**

يمنح اعتماد تكوين سلك الدكتوراه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد تقييم التكوين، غير أنه لوحظ أنه لم يتم تجديد اعتماد تكوينات هذا السلك منذ انقضاء مدة اعتمادها أي أربع سنوات. ولا يزال العمل بهذه التكوينات مستمرا على أساس الرسائل الموجهة سنويا من وزارة التعليم العالي إلى رؤساء الجامعات.

ب. سير إنجاز أعمال البحث والمناقشة

تبدأ عملية تحضير أطروحة الدكتوراه بالتسجيل في تكوين الدكتوراه، ثم تتواصل بإنجاز مختلف أعمال البحث، وأخيرا تتم مناقشة هذه الأطروحة. وفي هذا الصدد، لوحظ ما يلي:

- **انعدام الشفافية والملاءمة في إجراءات انتقاء طلاب الدكتوراه**

لوحظ غياب مسطرة محددة ومعممة على جميع مراكز دراسات الدكتوراه، تحدد معايير انتقاء وقبول الطلبة للتسجيل في سلك الدكتوراه، فكل مركز من مراكز دراسات الدكتوراه يعتمد مسطرته الخاصة به. وهكذا، فقد سجل، على

مستوى مركز دراسات دكتوراه العلوم والتكنولوجيا التابع لكلية العلوم، أن عملية انتقاء وقبول الطلبة في سلك الدكتوراه تتم مباشرة من خلال وحدات البحث، وبدون رقابة أو إشراف من مركز دراسات الدكتوراه أو العميد، بينما على مستوى مركز دراسات الدكتوراه العلوم والتكنولوجيا للمهندس التابع للمدرسة المحمدية للمهندسين، فإنه يتم تسجيل طلاب الدكتوراه على أساس موافقة الأستاذ المشرف في غياب معايير موضوعية لاختيار المرشحين.

كما أنه، على مستوى مركز دراسات الدكتوراه القانون والاقتصاد-أكدال، يعتمد تسجيل طلاب الدكتوراه على انتقاء أولي على أساس الملف المقدم من طرف المترشحين متبوعا بمقابلة شفوية. مع الإشارة إلى أن هذه المقابلة لا تعتمدها كل تكوينات سلك الدكتوراه الموجودة في هذا المركز. زيادة على ذلك، فقد لوحظ غياب معايير لاختيار اللجان التي تشرف على انتقاء وقبول المترشحين، وعدم خضوعها لأي إشراف سواء من طرف مدير مركز دراسات الدكتوراه أو من قبل العميد. وقد أسفرت عملية فحص ملفات بعض المترشحين على الملاحظات التالية:

- يتم تحرير محاضر بالانتقاء وقبول المترشحين على شكل قوائم لأسماء الطلبة المقبولين دون تحديد معايير الانتقاء المطبقة أو الاجراءات وطرق اشتغال لجان الانتقاء؛
- لا يتم توقيع محاضر الانتقاء من قبل جميع الأساتذة المكونين للجان الانتقاء. فعلى سبيل المثال، تم توقيع محضر انتقاء المترشحين لتكوين سلك الدكتوراه في الاقتصاد برسم الموسم الجامعي 2017/2016 من طرف ثلاثة فقط من أعضاء اللجنة العشرة؛
- عدم الامتثال لمعايير الانتقاء المنصوص عليها في النظام الداخلي لمركز دراسات الدكتوراه والملف الوصفي لطلب اعتماد تكوينات الدكتوراه، والتي تقضي بانتقاء الطلبة الحاصلين على أعلى متوسط النقاط في سلك الماستر، حيث لوحظ، على سبيل المثال في الموسم الجامعي 2016/2015، إقصاء مترشحين حاصلين على معدل نقاط أعلى من مترشحين تم انتقائهم؛
- وجود طلاب مسجلين في سلك الدكتوراه لا تظهر أسماؤهم في قائمة المترشحين الذين تم انتقائهم في الاختيار القبلي؛
- تجاوز نسبة 10% المخصصة للطلاب الأجانب في بعض تكوينات سلك الدكتوراه. وهكذا، فقد شكل الطلبة الأجانب حوالي 57,5% من الطلبة المسجلين في تكوين سلك الدكتوراه في العلوم القانونية، و50% من الطلبة المسجلين في تكوين سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسة برسم الموسم الجامعي 2015/2014.

➢ تسجيل طلاب الدكتوراه الأجانب دون التوفر على معادلة الشهادات

وفقا لمراسلة وزير التعليم العالي رقم 12/1526 المؤرخة في 19 أغسطس 2014، والموجهة إلى رؤساء الجامعات، فإن الطلاب الأجانب المنحدرين من الدول التي لم تبرم اتفاق تعاون مع المغرب في مجال البحث يجب عليهم تقديم معادلة للديبلومات التي يتوفرون عليها، والتي تتيح لهم التسجيل في سلك الدكتوراه. إلا أنه لوحظ عدم احترام هذا الشرط على مستوى دراسات الدكتوراه في مركز العلوم والتكنولوجيا للمهندس التابع للمدرسة المحمدية للمهندسين، وكذلك في بعض تكوينات سلك الدكتوراه في مركز دراسات الدكتوراه القانون والاقتصاد-أكدال، إذ لوحظ تسجيل بعض الطلاب الأجانب في غياب هذه المعادلة.

وبالنسبة للطلاب المنحدرين من البلدان التي أبرمت اتفاقات تعاون في مجال البحث العلمي مع المغرب، مثل دول اتحاد المغرب العربي، تشترط هذه المراسلة من رؤساء الجامعات تقديم دبلومات الطلاب المعنيين إلى اللجان العلمية للشعب لدراستها وإبداء آرائها فيها قبل السماح بتسجيلهم. غير أنه لوحظ أن الطلاب المنحدرين من هذه البلدان مسجلون دون التوفر على الرأي الإيجابي من هذه اللجان.

➢ عدم التمكن من ضبط البيانات المتعلقة بتسجيل وإعادة تسجيل طلاب الدكتوراه

تبين، من خلال مراقبة عمليات أرشفة ومتابعة ملفات طلاب الدكتوراه، أن هناك العديد من النواقص منها ما يلي:

- وجود تناقض بين البيانات الواردة في سجلات مناقشة الأطروحات التي تحتفظ بها إدارة شؤون الطلاب، وقوائم المسجلين التي يحتفظ بها مركز دراسات الدكتوراه المعني، حيث لوحظ أن هذه القوائم لا تتضمن أسماء بعض طلاب الدكتوراه الذين يظهرون في سجلات مناقشة الأطروحات السالف ذكرها؛
- وجود تقارير عن تقدم سير العمل في الأطروحة، لا تحتوي على معلومات حول التقدم الفعلي لإنجاز الأطروحة، بل تقتصر على الإشارة فقط إلى أن نسبة التقدم في الأطروحة مرضية. بالإضافة إلى ذلك، تم الوقوف على أن العديد من هذه التقارير غير موقعة من قبل محرريها؛

وفضلا عن ذلك، لوحظ عدم وجود مستندات معينة يجب تضمينها في ملفات طلاب الدكتوراه، وفي هذه الصدد، سجل غياب ميثاق الأطروحة ونماذج إعادة التسجيل والتقارير السنوية عن تقدم سير العمل في الأطروحة. حيث تم الوقوف

على غياب هذه الوثائق، على سبيل المثال، في ملفات الطلبة المسجلين في مركز دراسات الدكتوراه القانون والاقتصاد أكدال، والذي قام، سنة 2014، بحصر عدد الملفات التي تعرف نقصا في بعض من هذه الوثائق، كما هو مبين في الجدول التالي:

عدد الملفات التي لا تحتوي على بعض الوثائق على مستوى مركز دراسات الدكتوراه القانون والاقتصاد أكدال

	عدد المسجلين	عدد الملفات التي تحتوي على ميثاق الأطروحة غير موقع	عدد الملفات التي لا تحتوي على التقارير السنوية عن تقدم سير العمل في الأطروحة
2012-2011	135	79	86
2013-2012	165	93	120

➢ **عدم القيام بجميع التكوينات التكميلية الإجبارية**

طبقا لدفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه، يتوجب على طلبة الدكتوراه المشاركة في التكوينات التكميلية الإجبارية في حدود 200 ساعة طيلة مدة سلك الدكتوراه. حيث تتعلق هذه التكوينات بتدبير المشاريع واللغات والتواصل وأساسيات البيداغوجية الجامعية والتعلمات الأساسية. إلا أنه لوحظ أن أيا من مراكز دراسات الدكتوراه بالجامعة لا يتابع إنجاز هذه التكوينات التكميلية. وتكتفي مختلف هذه المراكز، بدل ذلك، بقبول شهادات المشاركة في ندوات ومحاضرات، وإنجاز أعمال تتعلق بحراسة امتحانات طلبة الإجازة والماستر، وكذا القيام بتداريب وأعمال التدريس، والمشاركة في تظاهرات ومناسبات علمية منظمة داخل المؤسسات، من أجل اعتبارها دليلا على استكمال 200 ساعة من التكوينات الإجبارية التكميلية.

➢ **تمديد شبه منتظم للمدة المخصصة لإنجاز أطروحة الدكتوراه**

طبقا للمادة 8 من المرسوم رقم 2.04.89 المؤرخ في 07 يونيو 2004 كما تم تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.15.159 بتاريخ 24 يوليوز 2015 والمتعلق بتحديد اختصاصات المؤسسات الجامعية، تتحدد مدة تهيئ الأطروحة لنيل دبلوم الدكتوراه في ثلاث سنوات، ويمكن تمديد هذه المدة استثنائيا لثلاثة سنوات إضافية. غير أن هذا التمديد الاستثنائي أصبح هو القاعدة. وهكذا، فمن بين طلبة الدكتوراه لأفواج السنوات الجامعية 2009/2008 و2010/2009 و2011/2010 و2012/2011 المتعلقة بأربعة مراكز دراسات الدكتوراه بكل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، والمدرسة المحمدية، وكلية الطب والصيدلة، هناك فقط ثمانية طلبة من بين 388 مسجل الذين حصلوا على دبلوم الدكتوراه في مدة ثلاث سنوات.

كما أن المعيار "د4" من دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الدكتوراه يشير إلى ضرورة تقديم لائحة المستفيدين من التمديد المذكور إلى مجلس مركز الدراسات في الدكتوراه، إلا أنه، من خلال مراقبة خمسة مراكز دراسات الدكتوراه، تبين أن هذه اللائحة لم تقدم بتاتا إلى المجالس المعنية.

علاوة على ذلك، لوحظ أن مركز دراسات الدكتوراه في علوم الحياة والصحة التابع لكلية الطب والصيدلة يقوم بتعليق تسجيل بعض طلبة الدكتوراه بمبررات عديدة، بالرغم من أن المرسوم رقم 2.04.89 سالف الذكر ودفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية المتعلق بسلك الدكتوراه لا يسمحان بهذا التعليق. وقد بلغ عدد الطلبة المستفيدين من هذا الإجراء طيلة الفترة الممتدة ما بين سنتي 2009 و2015، ما مجموعه 24 طالب دكتوراه.

➢ **ضعف مردودية سلك دراسات الدكتوراه**

يمكن التأكد من مردودية مركز دراسات الدكتوراه من خلال عدد الأطروحات التي تمت مناقشتها، وفترة تهيئ الأطروحة، وكذا عدد الطلبة الذين لم يستمروا في تهيئ أطروحاتهم. وقد همت مراقبة مردودية مراكز دراسات الدكتوراه أربعة مراكز (مركز علوم الحياة والصحة التابع لكلية الطب والصيدلة، ومركز القانون والاقتصاد أكدال التابع لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-أكدال، ومركز العلوم والتكنولوجيا للمهندس التابع للمدرسة المحمدية للمهندسين)، وذلك لعدم توفر المعلومات الخاصة بمركز دراسات الدكتوراه العلوم والتكنولوجيا التابع لكلية العلوم.

بالنسبة للعنصر الأول، فقد تبين أن عدد طلبة الدكتوراه الذين ناقشوا أطروحاتهم بلغ 388 طالبا من بين 1.781 طالب مسجل من بين أفواج الفترة الممتدة بين السنتين الجامعي 2009/2008 و2012/2011، أي بنسبة تناهز 21,7% من العدد الاجمالي للمسجلين.

وفيما يخص العنصر الثاني، فقد لوحظ أنه، خلال نفس الفترة، لم يتمكن سوى ثمانية طلبة من مناقشة أطروحاتهم في المدة الزمنية العادية، أي ثلاثة سنوات، بينما نوقشت 207 أطروحة في مدة زمنية قدرها ستة سنوات.

أما فيما يهم العنصر الثالث، فقد تبين أن نسبة الطلبة الذين لم يستمروا في تهيئ أطروحاتهم على مستوى أربعة مراكز للدكتوراه من بين الخمسة التي تمت مراقبتها (باستثناء مركز دراسات الدكتوراه العلوم والتكنولوجيا التابع لكلية

العلوم) خلال الفترة الممتدة من السنة الجامعية 2009/2008 إلى السنة الجامعية 2016/2015، قد بلغت حوالي 34,88% من العدد الإجمالي للمسجلين. وترتفع هذه النسبة إلى 49% بالنسبة لدراسات الدكتوراه في كل من مركز علوم الحياة والصحة ومركز العلوم والتكنولوجيا للمهندس.

➢ **عدم تتبع طلبة دراسات الدكتوراه الممنوحين**

يمكن أن يستفيد طلبة الدكتوراه من إحدى المنح التالية: منحة وزارة التعليم العالي ومبلغها 1.000 درهم شهريا، أو منحة الاستحقاق المقدمة من طرف المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومبلغها 3.000 درهم شهريا.

ويبلغ عدد الطلبة المستفيدين من هذه المنح بالنسبة للفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و2016 ما يقارب 2.507 طالب ممنوح، من بينهم 247 استفادوا من منحة الاستحقاق، و2.260 من منحة الوزارة. غير أنه تبين أن مراكز الدكتوراه لم تضع مسطرة لتتبع الطلبة الممنوحين ومدى جديتهم في تهييئ أطروحات الدكتوراه، وفي الحالات القصوى، وبتنسيق مع الوزارة والمركز الوطني للبحث العلمي والتقني استعادة المبالغ المؤداة للطلبة الذين لم يتمكنوا من إنجاز أطروحاتهم.

وعلى سبيل المثال، وبناء على معلومات بخصوص الطلبة الحاصلين على منحة الاستحقاق قدمها مركز دراسات الدكتوراه في مجال علوم تقنيات المعلومات والمهندس التابع للمدرسة الوطنية العليا للمعلوميات وتحليل النظم، فقد تبين أن 15 طالب دكتوراه استفادوا من هذه المنحة ما بين السنتين الجامعيتين 2009/2008 و2012/2011، بينما أربعة طلبة منهم فقط هم الذين ناقشوا أطروحاتهم.

3. تدبير ومتابعة اتفاقيات التعاون والشراكة في مشاريع البحث العلمي

في هذا الإطار، تم تسجيل الملاحظات التالية:

➢ **عدم تتبع اتفاقيات التعاون والشراكة**

يشكل التعاون والشراكة على المستوى الوطني والدولي دعامة أساسية لتنمية وتثمين البحث العلمي. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن جامعة محمد الخامس قد استفادت من إرث جامعة محمد الخامس أكدال وجامعة محمد الخامس السويسي فيما يخص 240 اتفاقية إطار مع شركاء أجانب، و206 اتفاقية مع شركاء وطنيين، وذلك حسب وضعية مقدمة من طرف الجامعة، مع العلم أن فحص محاضر مجالس الجامعتين بين وجود اتفاقيات أخرى لا تظهر في اللائحة التي قدمتها الجامعة حيث يتضح أن مجلس الجامعة لا يتتبع كل الاتفاقيات المبرمة من طرف الأساتذة الباحثين.

➢ **عدم تتبع مشاريع البحث العلمي والتكنولوجي**

بعد التوقيع على اتفاقيات الشراكة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، يتم تنزيلها بواسطة مشاريع للبحث العلمي. حيث توقع هذه المشاريع من طرف الأساتذة الباحثين دون الرجوع إلى رئيس الجامعة ومجلسها.

وحسب الوثائق المقدمة من طرف جامعة محمد الخامس أكدال، فقد بلغ عدد المشاريع التي يتم إنجازها على مستوى مختلف مؤسساتها ما يعادل 82 مشروعا. إلا أن هذه الوثائق لا تأخذ بعين الاعتبار كل المشاريع التي توجد في طور الإنجاز. فعلى سبيل المثال، فإن الوضعية المقدمة من طرف المعهد العلمي يتبين منها أن هناك 14 مشروعا همت الفترة الممتدة ما بين سنتي 2012 و2015، بينما الوضعية المقدمة من طرف رئاسة الجامعة لا يوجد بها أي من هذه المشاريع.

كما أن تقرير تقييم البحث العلمي لجامعة محمد الخامس السويسي يتبين منه أن هناك مشاريع غير واردة في لائحة المشاريع المقدمة من طرف جامعة محمد الخامس الرباط بعد الدمج بين الجامعتين.

ونظرا لهذا التضارب في المعلومات، تم فحص مشاريع البحث العلمي لخمسة مؤسسات جامعية هي: كلية العلوم الرباط، وكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال، والمدرسة المحمدية للمهندسين، وكلية الطب والصيدلة، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية، مما أسفر على الملاحظات التالية:

- عدم قيام نواب العمداء ونواب المديرين المكلفين بالبحث العلمي بتتبع مشاريع البحث العلمي. فهذه الأخيرة تدبر فقط من طرف الأساتذة المكلفين بها، وهؤلاء لا يقدمون تقارير تقدم إنجاز أعمال البحث للمؤسسات الجامعية، وبالتالي لرئاسة الجامعة بالنسبة لهذه المشاريع؛
- إرسال التقارير العلمية حول تقدم إنجاز هذه المشاريع مباشرة إلى ممولي هذه الأخيرة بدون أن تعرض على المصالح المكلفة بالبحث العلمي على مستوى المؤسسات الجامعية المعنية؛
- عدم قيام هياكل البحث العلمي بالجامعة من فرق ومختبرات ومراكز وكذلك شعب بلعب أي دور في سير وتتبع هذه المشاريع.

وبناء عليه، يوصي المجلس الأعلى للحسابات الجامعة بما يلي:

- **العمل على إحداث مجالس مراكز الدكتوراه وتفعيلها؛**
- **إمداد مراكز الدكتوراه بالإمكانيات البشرية والمادية الضرورية للقيام بالمهام المنوطة بهم في أحسن الشروط؛**
- **العمل على احترام شروط اختيار الطلبة المرشحين للتسجيل بمراكز دراسات الدكتوراه، كما هو منصوص عليها بتوصيفات تكوينات الدكتوراه؛**
- **وضع مسطرة كتابية وموحدة لاختيار أعضاء اللجان المكلفة بانتقاء الطلبة المرشحين للتسجيل في مراكز دراسات الدكتوراه؛**
- **إلزامية وضع محاضر تبين معايير الانتقاء مع الحرص على توقيعها من طرف كل أعضاء لجان انتقاء الطلبة الناجحين للتسجيل بمراكز الدكتوراه؛**
- **حصر مسطرة انتقاء طلبة الدكتوراه بيد مراكز دراسات الدكتوراه؛**
- **مراقبة أشغال مراكز دراسات الدكتوراه من طرف رئاسة الجامعة؛**
- **الحرص على استكمال كل الطلبة لما مجموعه 200 ساعة تكوين تكميلية قبل السماح لهم بمناقشة أطروحاتهم؛**
- **توضيح كيفية سير التكوينات التكميلية ضمن الأنظمة الداخلية لمراكز الدكتوراه؛**
- **إبلاء المزيد من الاهتمام والجدية من طرف مراكز دراسات الدكتوراه لتنظيم ملفات طلبة الدكتوراه؛**
- **وضع نموذج تقرير تقييم أطروحات الدكتوراه.**

II. جواب وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ورئيس جامعة محمد الخامس بالرباط

(نص مقتضب)

إن مهمة المجلس الأعلى للحسابات الخاصة بمراقبة تسيير البحث العلمي والتكنولوجي بجامعة محمد الخامس بالرباط خصت الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2017. علما أنه خلال المرحلة الممتدة من 1 يناير 2012 إلى 31 غشت 2014، كانت جامعة محمد الخامس الرباط تتشكل من جامعتين: جامعة محمد الخامس- السويسي وجامعة محمد الخامس- أكدال كل واحدة لها أسلوب تسيير وتنظيم خاص.

وابتداء من فاتح شتنبر 2014، تم خلق جامعة محمد الخامس بالرباط عن طريق دمج هاتين الجامعتين بمقتضى القانون 36-14 بتاريخ 12 ماي 2014.

وبذلك توفرت الجامعة الجديدة على أقل من أربعة أشهر من أجل تفعيل عملية الدمج وهو ما ساهم في غياب الشروط الضرورية للتنظيم الأمثل، الشيء الذي كانت له تداعيات على السير العادي للجامعة خلال سنوات خاصة فيما يتعلق بتوفير المعطيات، تجميع الأرشيف، خلق تنظيم جديد، وضع قواعد وإجراءات مشتركة.

من جهة أخرى، عملت الجامعة على تسهيل عمل مستشاري المجلس الأعلى للحسابات حيث تم وضع مكتب رهن إشارتهم كما طلب من مختلف مصالح الجامعة توفير الوثائق والمعلومات الضرورية لهذه المهمة. حيث تم وضع كافة الوثائق المتوفرة رهن إشارة السادة المستشارين وهو ما شكل الجزء الأكبر من الأجوبة علما أن المؤسسات التي قام المستشارون بزيارتها قد سلمت مباشرة مجموعة من الملفات والوثائق حيث أعرب مستشاري المجلس عن رغبتهم في القيام بزيارات لبعض المؤسسات التابعة للجامعة وهو ما قامت الجامعة بتيسيره لمستشاري المجلس.

أولا. العوامل العامة المؤثرة في البحث العلمي

1. عدم الاستعداد الكافي لتنفيذ عملية الدمج بين جامعة محمد الخامس- السويسي وجامعة محمد الخامس – أكدال

لم يسبق للمغرب أن عاش تجربة دمج الجامعات فقد خلق هذا القرار وضع غير مسبوق. حيث لم تتجاوز المدة بين اتخاذ قرار الدمج والدمج الفعلي أربعة أشهر، بينما في تجارب دمج الجامعات، لا سيما في فرنسا، فان فترة الاستعداد قد تدوم لسنوات بهدف وضع هياكل تنظيمية موحدة. فعلى سبيل المثال، دامت عملية الدمج التي قادت الى خلق جامعة لورين سبع سنوات مع توفير إمكانيات إضافية لتسهيل عملية الدمج.

لقد كانت الفترة المتاحة للدمج غير كافية نهائيا.

- **عدم إشراك هيئات حكامة الجامعتين في عملية الدمج**

هيئات الحكامة لم يتم إشراكها لا على مستوى اتخاذ قرار الدمج ولا على مستوى أجرأة عملية الدمج.

- **تأخر في تنفيذ عملية الدمج**

مارس الرئيس بالنيابة مهامه خلال أربعة أشهر ونصف من فاتح شتنبر 2014 الى غاية 15 يناير 2015. فيما تم تعيين الرئيس الجديد في 15 يناير 2015. كما تم تكوين مجلس الجامعة الجديد في 20 فبراير 2015. ومن المعلوم أن تعيين رئيس جديد من اختصاصات السلطات الحكومية المكلفة بالتعليم العالي.

- **تأخر في اعتماد وحدات البحث العلمي**

استمرت هياكل البحث العلمي المعتمدة من قبل الجامعتين في العمل بعد دخول قانون الدمج حيز التنفيذ. حيث استغرق التفكير في عملية إعادة الهيكلة وقتًا قبل أن تتقاسم جميع الأطراف المعنية رؤيتها.

بعد ذلك، اعتمد مجلس الجامعة دفترا جديدًا لمعايير هيكلة البحث في 29 مارس 2016 والذي هدف أساسا إلى تشجيع تجميع هياكل البحث عن طريق تعديل قواعد إنشاء فرق ومختبرات ومراكز البحث، ولا سيما عدد الأساتذة أو عدد طلاب الدكتوراه الذين سيتم الإشراف عليهم.

وبذلك، تكونت فرق البحث السابقة من ثلاثة أساتذة على الأقل، بينما يتطلب إنشاء فريق بحث حاليًا سبعة أساتذة على الأقل.

ثم قامت الجامعة بإطلاق طلب عروض للهيكلة بفضل تطبيق داخلي مكّن من جمع البيانات عن جميع الهياكل الجديدة بما في ذلك الأنشطة المنظمة خلال السنوات الماضية، عدد الأساتذة وطلبة الدكتوراه، قائمة المنشورات، مشاريع البحث، براءات الاختراع، التمويل، والمعدات العلمية وأجهزة الكمبيوتر المتاحة، إلخ.

وقد تمت دراسة ملفات الاعتماد من قبل لجان البحث ومجالس المؤسسات المعنية، بعد ذلك، قدمت طلبات الاعتماد للتقييم أمام لجنة البحث العلمي والابتكار التابعة لمجلس الجامعة.

وبذلك تم اعتماد هياكل بحث جديدة من قبل مجلس الجامعة في اجتماعاته في 05 مايو و15 يونيو 2017.

➢ **قصور فيما يتعلق بتنظيم البنية الإدارية المكلفة بالبحث العلمي**

عقب إدماج الجامعتين، كانت الجامعة تتوفر على قطب مكلف بالبحث العلمي وقطب مكلف بالتعاون والشراكة.

بعد ذلك، تم تجميع القطبين تحت مسؤولية نائب الرئيس مكلف بالبحث العلمي والتعاون والشراكة.

ان الصعوبات التي واجهتما الجامعة في تجميع اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة من طرف الجامعتين في لائحة موحدة ترجع أساسا إلى اختلاف التنظيم بينهما (التركيز / اللاتركيز) وكذا بطء تجميع الأرشيف بعيد عملية دمج تمت بشكل سريع جدا.

أما عن البنية المسؤولة عن تنسيق ومواءمة الإجراءات والسياسات التي تنفذها الهياكل المسؤولة عن البحث العلمي فهي *شبكة نواب العمداء ونواب المديرين المكلفين بالبحث العلمي والتعاون*. حيث تعقد هذه الشبكة اجتماعات منتظمة وتناقش مختلف الموضوعات المتعلقة بالبحث العلمي والتعاون.

كما يعتبر مجمع الدكتوراه، المكون من مديري مراكز دراسات الدكتوراه ونائب الرئيس المكلف بالبحث العلمي والتعاون والشراكة والابتكار، أيضًا هيئة للتشاور وتنسيق الجوانب المتعلقة بدراسات الدكتوراه.

2. البحث العلمي في إستراتيجية الجامعة

كان مشروع تنمية الجامعة للفترة 2014-2017 يهدف الى إنشاء مرصد Observatoire en scientométrie et technométrie يهدف الى ضمان اعتراف دولي. فعلى سبيل المثال، فقد تم خلق ترتيب شنغهاي الشهير لجامعات العالم بواسطة جامعة شنغهاي جياو تونغ.

كما كان من ضمن أهداف مشروع تنمية الجامعة الزيادة في عدد المنح المنبثقة من التعاون الدولي أو في إطار مشاريع بحث.

3. الهيكل التنظيمي للبحث العلمي ونظام المعلومات المتعلق به

➢ **غياب نظام للمعلومات والتسيير**

يتم تنسيق المشروع المتعلق بتنفيذ "SAGE ERP X3" في الجامعات المغربية من قبل قسم التعليم العالي والبحث العلمي لحساب الجامعات المغربية.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام Sage الذي حصلت عليه الوزارة لم يتم نشره بالكامل حتى الآن بالجامعات المغربية نظرا للصعوبات المتعلقة بدمجه في سياق خصوصية الجامعة المغربية. وبالتالي، فان غياب نظام المعلومات خارج عن إرادة الجامعة.

أما فيما يخص البحث العلمي، فقد تمكنت الجامعة من تطوير مجموعة من الحلول التكنولوجية لتسهيل تسيير أنشطة البحث العلمي:

- اعتماد هياكل البحث،
- وضع منشورات الأساتذة الباحثين على الأنترنيت،
- التسجيل القبلي في الدكتوراه،
- تسيير تسجيلات وإعادة التسجيل بالنسبة لطلبة الدكتوراه Apogee.

➢ **تعقد بنية حكامة وتنظيم البحث العلمي**

لقد تم إشراك مختلف هيئات الحكامة الخاصة بالبحث العلمي من أجل تنفيذ الإستراتيجية المحددة في مشروع تنمية الجامعة بما فيها لجن البحث التابعة للمؤسسات، لجنة البحث العلمي على مستوى الجامعة، مجلس الحكامة، مجلس التسيير، مجمع الدكتوراه، شبكة نواب العمداء والمديرين المساعدين المكلفين بالبحث العلمي.

لقد تولى مجلس الجامعة مهامه في 2015، واستطاع اقتراح 7 مفاتيح التوزيع للميزانية، ثلاثة منها تخص البحث العلمي. حيث تتم مناقشة الميزانية مع المؤسسات المعنية من خلال حوارات التسيير، وبعد ذلك تتم الموافقة عليها من طرف مجلس الحكامة ومجلس الجامعة.

4. الوسائل المخصصة للبحث العلمي

➢ **عدم التمكن من تحديد التمويل الإجمالي المخصص للبحث العلمي**

فيما يخص ميزانية الاستثمار، يبلغ الاعتماد الممنوح من طرف الوزارة 9,627 مليون درهم وهو ما يمثل 17,97% من ميزانية الاستثمار

أما ميزانية التسيير التي تمنحها الوزارة، فهي لا تخصص اي اعتماد للبحث العلمي، الا أن مجلس الجامعة، وعيا منه بأهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تطوير البحث في المغرب، فان مجلس الجامعة يمنح سنويا أكثر من 15 مليون درهما لتسيير البحث العلمي منذ 2015.

كما أن التمويلات الوطنية والدولية في إطار طلبات العروض لمشاريع البحث العلمي قد تجاوزت سنويا بالنسبة لسنتي 2016 و2017 مبلغ 18 مليون درهما.

➢ **غياب سياسة واضحة لإدارة المعدات العلمية**

قامت الجامعة في 2017 و2018 بجرد محوسب لممتلكات الجامعة، وسيتم وضع لائحة بالمعدات العلمية المتوفرة على الانترنيت كما سيتم اعتماد سياسة واضحة لتدبير هذه الممتلكات.

➢ **ركود في تطور عدد الأساتذة الباحثين**

عدد الأساتذة الباحثين بجامعة محمد الخامس بالرباط في الفترة 2015-2017:

- سنة 2015: 1.922
- سنة 2016: 2.006
- سنة 2017: 2.042

ويظهر من خلال توزيع الأساتذة حسب درجاتهم غلبة أساتذة التعليم العالي الذين يمثلون أكثر من 53،9% فيما يشكل الأساتذة المؤهلين 14،26% والأساتذة المساعدين حوالي 28،28%.

(…)

ثانيا. تدبير أنشطة البحث العلمي

1. هيكلة البحث العلمي

➢ **عدم انخراط جميع الأساتذة الباحثين في وحدات البحث العلمي**

تفوق نسبة الأساتذة الباحثين الذين التحقوا بهياكل البحث العلمي المعتمدة 90%. علما أن بعض الأساتذة داخل المؤسسات ليسوا أساتذة باحثين، فبعض أساتذة التواصل هم أساتذة التربية الوطنية أو أساتذة التعليم المؤهل غير ملزمين بالقيام بأعمال البحث العلمي. بينما فضل بعض الأساتذة رغم قيامهم بأعمال البحث عدم الانخراط في هياكل البحث مؤقتا.

➢ **تشتت وحدات البحث العلمي**

بعض الأرقام التي اعتمدها مشروع التقرير الخاصة بعدد وحدات البحث، تشكيلها ونسبة الأساتذة المنخرطين بها تخص هياكل البحث القديمة وليست الجديدة. حيث أن عملية إعادة الهيكلة ساهمت في تغيير الوضع وذلك بمراجعة العدد الأدنى الواجب توفره لتكوين هياكل البحث على الشكل التالي:

- فريق البحث: أكثر من 7 أستاذة باحثين
- مختبر البحث: أكثر من 18 أستاذ باحث
- مركز البحث: أكثر من 54 أستاذ باحث.

(…)

➢ **غياب تقييم وحدات البحث العلمي**

وفقا لدفتر ضوابط هيكلة البحث العلمي، فان وحدات البحث المعتمدة الجديدة يتم تقييمها بعد سنتين وعند نهاية الاعتماد. كما أنه مستقبلا سيتم ربط تمويل هاته الوحدات بالإنتاجية العلمية وهو ما يتم العمل به فيما يتعلق بالمنشورات العلمية المحكمة.

➢ **انخفاض في الإنتاج العلمي للجامعة**

الأرقام التي نتوفر عليها والمستقاة من الموقع الالكتروني للناشر SCOPUS تبين، عكس ما ورد في مشروع التقرير، ارتفاع في عدد المنشورات مع مضاعفة في عدد المنشورات بين 2012 و2017:

- سنة 2012: 990 منشورا
- سنة 2013: 1.021 منشورا
- سنة 2014: 1.311 منشورا
- سنة 2015: 1.358 منشورا
- سنة 2016: 1.638 منشورا
- سنة 2017: 1.812 منشورا.

(…)

2. مراكز دراسات الدكتوراه

أ. تدبير مراكز دراسات الدكتوراه

➢ **ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة لمراكز دراسات الدكتوراه**

تعاني بالفعل مراكز دراسات الدكتوراه من نقص في الوسائل المادية والبشرية.

(…)

وبعد الدمج، تقرر إيقاف كل تمويل مباشر لمراكز دراسات الدكتوراه بسبب تعميم مكافأة النشر (5000 درهم / منشور كصندوق للبحث) واستخدام المبالغ الناتجة عنها لتمويل نفقات تنقل طلبة الدكتوراه. ولكن بداية من عام 2018، تم تخصيص 200.000 درهم لجميع مراكز دراسات الدكتوراه.

➢ **عدم إحداث بعض مجالس مراكز دراسات الدكتوراه أو عدم انتظام اجتماعاتها**

طُلب من مراكز دراسات الدكتوراه المعنية إنشاء مجالس وعقد اجتماعات منتظمة لرصد الأنشطة المنظمة مخرجاتها.

➢ **عدم تجديد اعتماد تكوينات الدكتوراه**

إن تجديد اعتماد تكوينات الدكتوراه هو مهمة الوزارة. إلا أنه وبعد السنوات الأربع الأولى من الاعتماد، مُنحت تكوينات الدكتوراه تمديدات سنوية من خلال مراسلات وزارية.

(…)

ب. سير انجاز أعمال البحث والمناقشة

➢ **انعدام الشفافية والملائمة في إجراءات انتقاء طلاب الدكتوراه**

إن إجراء انتقاء طلاب الدكتوراه يختلف داخل مراكز دراسات الدكتوراه، حيث يترك لهذه المراكز الحرية في تحديد كل واحد على مستواه الإجراءات المناسبة شريطة احترام معايير انتقاء الطلبة المنصوص عليها في طلب الاعتماد والتنصيص عليها بوضوح في إعلان فتح التسجيلات القبلية في الدكتوراه بداية كل سنة جامعية.

هذا ويقوم حاليا مجمع الدكتوراه بتوحيد إجراءات الانتقاء والتسجيل في الدكتوراه. يتضمن هذا العمل تعميم العمل بلجن الانتقاء حسب المجال مع إلزامية تحرير محاضر موقعة من قبل أعضاء اللجن وتحديد معايير الاختيار. تجدر الإشارة إلى أن الحصول على نقط جيدة خلال فترة الدراسة الجامعية السابقة لا يعني بالضرورة القبول في تكوين دكتوراه. فخلال المقابلة، قد تظهر فجوات أو نقص في المهارات اللازمة للقيام بأعمال البحث اللازمة لإنجاز أطروحة الدكتوراه.

➢ **تسجيل الطلاب الدكتوراه الأجانب دون التوفر على معادلة الشهادات**

بتنسيق مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي تعمل الجامعة على وضع أجرأة خاصة بتسجيل وتتبع الطلبة الأجانب لضمان احترام إجراءات التسجيل الخاصة بهم.

➢ **عدم التمكن من ضبط البيانات المتعلقة بتسجيل وإعادة تسجيل طلبة الدكتوراه**

نشير في هذا الصدد إلى نقطتين:

+ قامت جامعة محمد الخامس بالرباط بالعمل بمنصة للتسجيل القبلي كانت قد قامت جامعة محمد الخامس – السويسي بتطويرها حيث تم تعميمها على مختلف مراكز دراسات الدكتوراه بداية من العام الدراسي 2016-2017

+كما تمت استعادة منصة Apogee لتسجيل طلبة الدكتوراه. وهو ما سيمكن الجامعة من إدارة جميع العمليات الخاصة بالدكتوراه (إعادة التسجيل، التقرير المرحلي، إدارة المنح، تنظيم التكوينات التكميلية، إلخ) باستخدام هذه التكنولوجيا التي تهدف الى الحصول على معلومات مفصلة حول جميع طلبة الدكتوراه.

➢ عدم القيام بجميع التكوينات التكميلية الإجبارية

تواجه التكوينات التكميلية الإجبارية بعض المشاكل المتعلقة بشكل أساسي بطريقة دفع أجور المكونين بما في ذلك الخارجيين والداخليين. في بداية مراكز دراسات الدكتوراه في سبتمبر 2008، تم توفير التكوينات التكميلية وفقًا لشروط دفتر الضوابط البيداغوجية لسلك الدكتوراه. إلا أنه نظرا للصعوبات والتأخير المتراكم في دفع المستحقات، انسحب العديد من المتدخلين وأصبح من الصعب ضمان حجم 200 ساعة. ورغم ذلك، تُبذل جهود كبيرة لتجميع التكوينات وتوفيرها لأكبر عدد ممكن من طلبة الدكتوراه. كما يتم التفكير في حل بديل يمكن من توفير حد أدنى من التكوينات التكميلية بفضل دورات عبر الإنترنت لتجاوز الوضع الراهن.

➢ تمديد شبه منتظم للمدة المخصصة لإنجاز أطروحة الدكتوراه

سوف تتأكد مراكز دراسات الدكتوراه من إعادة تسجيل بشكل حصري للطلبة الذين أكملوا الإجراءات الإدارية والذين وقع تقريرهم المرحلي من قبل المشرف وصادق عليه مدير المركز.

مراكز دراسات الدكتوراه مطالبة بتقديم قائمة الطلبة الذين يقدمون طلب تمديد مدة تحضير الأطروحة لمجالس المراكز لإبداء الرأي.

يمنح مركز دراسات الدكتوراه لعلوم الحياة والأرض عند الطلب وفي ظروف معينة سنة لتعليق التسجيل وفقًا للمادة 7 من النظام الداخلي لمراكز دراسات الدكتوراه الذي اعتمده مجلس جامعة محمد الخامس السويسي بتاريخ 18 أبريل 2013 والذي ينص على:

" .... أما بالنسبة للانقطاع المبرر عن التسجيل، يمكن لمدير مركز دراسات الدكتوراه أن يسمح بتعليق التسجيل بعد استشارة المشرف على الأطروحة. كما أن فترة تعليق التسجيل المسموح بها لا تحسب في الفترة الإجمالية للأطروحة. ولا يمكن أبدا أن تتجاوز الفترة الإجمالية المسموح بها للانقطاع عن التسجيل سنة واحدة طيلة مدة التكوين في الدكتوراه." وقدتم اعتبار هذا الحكم لمراعاة حالات معينة (الحمل، الأمراض، البعثات في الخارج، التدريب، الخ.).

➢ ضعف مردودية سلك دراسات الدكتوراه

من المقبول عمومًا أن تكون مدة أطروحة الدكتوراه ما بين ثلاث سنوات وخمس سنوات اذ تعتبر هذه المدة عادية في العلوم الدقيقة، إلا أنها يمكن أن تدوم لفترة أطول خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية. وبذلك، فإن الوضع في جامعتنا شبيه بالجامعات المغربية الأخرى.

➢ عدم تتبع طلبة دراسات الدكتوراه الممنوحين

لا تمتلك حاليا مراكز دراسات الدكتوراه الأدوات اللازمة للقيام بتتبع الطلبة الممنوحين، لكن تعميم استخدام Apogee سيسهل أجرأة هذا التتبع.

يجب أن نذكر هنا أن المركز الوطني للبحث العلمي والتقني وفي كل عام، يجري تقييماً لبرنامج منح البحث (PBR) يهدف لتحديد تقدم الأبحاث في أطروحات طلبة الدكتوراه الممنوحين.

في هذا الإطار، من 15 طالب استفاد من منحة التميز في الفترة 2009-2012 بالنسبة لمركز دراسات الدكتوراه في علوم تقنيات المعلومات والمهندس:

- 4 طلبة لم يباشرون أبحاثهم من السنة الأولى ولم يتوصلوا بالمنحة وبالتالي لا يمكن احتسابهم،
- 8 طلبة ناقشوا أطروحاتهم،
- 3 طلبة تخلوا عن أطروحاتهم.

للإشارة، فان عدد الطلبة الممنوحين الذين ينسحبون من الدراسة أكثر أهمية في التكوينات التي توفر فرص عمل جيدة مثل تكنولوجيا المعلومات. إذ يقف المرشحون على صعوبة إعداد الأطروحات بالنظر للظروف الصعبة الخاصة بالسكن والطعام أو إعالة أسرهم أحيانًا في الرباط بمبلغ 3000 درهم شهريًا.

أما الوزارة الوصية فتشترط لتجديد المنح الدراسية كل عام إيداع تقرير عن التقدم المحرز في البحوث التي أجراها طالب الدكتوراه مصدقا عليه من الأستاذ المشرف مرفقا بالوثائق الداعمة.

3. تدبير ومتابعة اتفاقيات التعاون والشراكة في مشاريع البحث العلمي

➢ عدم تتبع اتفاقيات التعاون والشراكة

تقوم حاليا الجامعة بإعادة تنظيم قسم التعاون والشراكة. بعد دمج الجامعتين، تم اعتبار الاتفاقيات المبرمة سابقا من قبل الجامعتين سارية المفعول. ومع ذلك، كان من الضروري إنشاء أرشيف مشترك للاتفاقيات القديمة الموقعة بالفعل.

لقد تم الانتهاء من جرد جميع اتفاقيات التعاون والشراكة، وسيتم وضعها على الإنترنت من خلال تطبيق تم تطويره محليا بحلول نهاية عام 2019. هذا التطبيق سيمكن كذلك من تتبع أنشطة التعاون والتأكد من أن الاتفاقيات الموقعة مازالت مفعلة.

تنص اتفاقيات التعاون على مجموعة من المشاريع التي يتعين تنفيذها بين الطرفين، يعتمد تنفيذها على مدى الاهتمام الذي يعرب عنه مكون من مكونات الجامعة (قسم، تكوين، وحدة بحث، أو باحث) لتطوير عمل مشترك كتنقل الطلبة أو التدريس، وخلق شهادات مشتركة، وتنظيم اللقاءات العلمية أو المشاركة في طلبات العروض الوطنية أو الدولية.

أما اتفاقيات الشراكة فتخص الشركات والهيئات العامة والخاصة الوطنية والدولية. تنص هي الأخرى على تطوير العلاقات الثنائية عبر تنظيم مجموعة من الأنشطة المشتركة والتي تتضمن: أنشطة البحث العلمي والتطوير أو التكوين المستمر. هذه الأنشطة المشتركة تكون موضوع عقود تحدد شروط وآجال التنفيذ.

كما قامت رئاسة الجامعة بتحيين:

- لائحة مشاريع البحث الجارية
- لائحة مشاريع التعاون (كمشاريع Erasmus, Tempus أو الوكالة الجامعية للفرنكوفونية AUF)
- لائحة مشاريع الشراكة.

➢ عدم تتبع مشاريع البحث العلمي والتكنولوجي

التقارير العلمية الخاصة بتقدم الأنشطة المسطرة في مشاريع البحث الممولة تكون وجوبا موقعة من طرف رئيس المؤسسة ورئيس الجامعة. أما وضعية هذه المشاريع، فيمر بالضرورة عبر المؤسسات قبل أن يتم التأشير عليها من قبل الرئاسة. وبالتالي، لا يمكن لأي أستاذ مسؤول عن مشروع بحث الحصول على توقيع دون احترام هذه القاعدة. كما تتم إحالة وضعية مشاريع البحث إلى الرئاسة مع ورقة إرسال موقعة من رئيس المؤسسة. وتوصي رئاسة الجامعة مسئولي المشاريع بإبلاغ مدراء هياكل البحث بالتقدم المحرز في مشاريعهم.

تحتفظ رئاسة الجامعة بنسخة من تقارير تقدم أعمال المنجزة في إطار مشاريع البحث، وتوصي المؤسسات بأن تحتفظ أيضًا بنسخة في أرشيفها.